

حكومة رأس الخيمة

Government of Ras Al Khaimah



دائرة التنمية الاقتصادية
Department of Economic Development

أسعار النفط إلى أين: وما الذي ستفعله أوبك حيالها؟

إدارة الدراسات والإحصاء
أكتوبر 2015

الرؤية

الريادة في الأداء لبناء اقتصاد تنافسي ومستدام

الرسالة

تنظيم النشاط الاقتصادي ومتابعته ودعمه وترويجه؛ لتعزيز التنافسية والإبداع في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة بالتعاون مع شركائنا في شفافية واحترام متبادل، بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة، ونظم وتقنيات ذات كفاءة عالية.

إعداد :

الخبير الإقتصادي

د. طالب حسن الحياي

وفريق عمل الدراسات الإقتصادية

هيفاء شلنك - مدير قسم الدراسات الإقتصادية

عذارى الشحي - باحث إقتصادي

عائشة العيان - باحث إقتصادي

خوله المطوع - باحث إقتصادي

تصميم : أسماء الكاس

بدأت أسعار النفط بالتراجع تراجعاً ملحوظاً منذ شهر حزيران الماضي 2014 بعد أن كانت تتمحور حول (110) دولار للبرميل طوال السنوات الأربع السابقة (منذ نهاية عام 2010 وإلى منتصف 2014). حتى وصلت قرابة (48) دولاراً للبرميل بعد منتصف أكتوبر 2015. وهذا يعني أن قيمة الانخفاض كانت قرابة (62) دولاراً للبرميل أو ما نسبته (56%). وشهدت أسعار النفط هذا العام انخفاضاً متزايداً فبعد أن كانت أقل من (50) دولاراً للبرميل مطلع عام 2015، انخفض سعر برميل النفط الأمريكي WTI الذي وصل في نهاية كانون الثاني/يناير 2015 إلى (44) دولاراً للبرميل، مقابل (105) دولاراً للبرميل في نهاية حزيران/يونيو 2014. وهو ما أثار جدلاً واسعاً لدى المنتجين والمستهلكين والمختصين في الشأن النفطي وغيرهم. وبعكس التوقعات باستمرار انخفاض أسعار النفط شهدت الأسعار بداية من يوم الجمعة 28/8/2015 ارتفاعاً نسبياً إذ وصل الارتفاع إلى (10%) وهو أول ارتفاع ملحوظ يذكر منذ فترة طويلة.

وجاء ذلك إثر تراجع في مخزونات الخام الأمريكية وهو لم يكن متوقفاً على الإطلاق. إلى جانب ارتفاع سعر صرف اليوان بعد ما أعلنت الحكومة الصينية عن إعادة النظر في اقتصادها للحد من التراجع الذي أصاب أسواقها المالية. غير أن التأثير الأكبر على أسعار النفط الخام يكمن في سياسة منظمة أوبك القائمة على إبقاء سقفها الإنتاجي عند (30) مليون برميل يومياً، والذي يزيد عن الطلب بحوالي (3) مليون برميل يومياً، خشية خسارة حصتها السوقية لصالح دول منتجة من خارجها، ولا يوجد ما يشير إلى عقد اجتماع استثنائي للأوبك للنظر في سقف الإنتاج البالغ المذكور. في المقابل هناك مؤشرات تفيد بأن سياسة أوبك آتت أكلها إذ إن هناك معطيات تفيد بأن إنتاج النفط في الولايات المتحدة أخذ في التراجع والدليل على ذلك هو انخفاض عدد منصات الحفر إلى 660 حفارة في شهر سبتمبر أيلول مقارنة بأكثر من 1400 منصة حفر في شهر أكتوبر 2014. وهو ما يؤكد صحة التوقعات التي ذكرت بأن الأسعار سوف تستمر في حالة الانخفاض لفترة طويلة ما لم يحدث رد فعل مؤثر من جانب اللاعبين الرئيسيين

(الأوبك، والولايات المتحدة الأمريكية)، رغم حصول حركة خجولة ذات صلة بالأوضاع الجيوسياسية في أواخر الأسبوع المنتهي يوم 30 أيلول/ سبتمبر، التي بلغت ذروتها مع قرار روسيا الاتحادية بدء شن غارات جوية على سوريا تستهدف معازل التنظيمات الإسلامية المتطرفة، مما أوجد حالة عدم يقين في الأسواق (التخوف من انقطاع الإمدادات) دفعت الأسعار مؤقتاً للارتفاع فوق حاجز (49) دولاراً للبرميل جراء ما يعرف بـ "علاوة الحرب" (War Premium).

أسباب انخفاض أسعار النفط

يقف وراء انخفاض أسعار النفط أسباب متعددة، من أهمها ما يلي:

1. زيادة إنتاج النفط الأمريكي، بمرور صناعة النفط الصخري الذي يعد من التحديات المستقبلية لصناعة النفط الأحفوري الذي ساهم في زيادة العروض النفطية في السوق العالمية، وأثر سلباً على أسعار النفط.
2. زيادة الصادرات النفطية لبعض الدول التي توقفت عن التصدير بسبب الظروف السياسية التي تعيشها مثل العراق و ليبيا وزيادة إنتاج النفط الإيراني بعد توقيع اتفاقية النووي.
3. عدم وجود نية حالياً لدى دول الأوبك بتخفيض إنتاجها النفطية إلى ما دون (30) مليون برميل يومياً.
4. تباطؤ النمو في الصين وضعف الطلب في كثير من مناطق العالم، مما يشكل الخطر الأكبر لوفرة العروض النفطية في السوق العالمية.
5. ارتفاع سعر الدولار الذي أثر سلباً على الطلب العالمي للنفط،
6. التغير المستمر في توقعات المنظمات والمؤسسات المالية حول أسعار النفط، وأثره على حركة الأسواق النفطية.

أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

قد يظن البعض أن الدول المستوردة سوف تتأثر إيجابياً بانخفاض أسعار النفط، ولكن الواقع وما أكدته بعض التقارير يتفقان حول وجود آثار إيجابية للانخفاض، ولكن تبقى قصيرة المدى أكثر مما هي طويل المدى، وتقتصر على الجانب

الاقتصادي فقط، فعلى المدى الطويل يؤثر انخفاض الأسعار على الأمن القومي والبيئي للدول المستهلكة. أي أنها سوف تعتمد على النفط اعتمادا كبيرا ولن تتطلع إلى مصادر الطاقة الأخرى، على العكس، تسعى دول العالم إلى التقليل من الاعتماد على النفط بإيجاد بدائل أخرى للطاقة، حيث سيزيد الاعتماد على النفط على حساب مصادر الطاقة الأخرى رغم التدخل الحكومي. وهذا يتعارض مع مبادئ الطاقة لدى الدول وهو تقليل الاعتماد على النفط المستورد. "كما تتعارض هذه الزيادة مع سياسة الأمن القومي الرامية إلى تخفيف الاعتماد على واردات النفط حتى لا تصبغ السياسات الداخلية والخارجية للدول المستهلكة رهينة لمتطلبات الدول المصدرة للنفط". "وستؤدي زيادة الاعتماد على واردات النفط إلى ارتفاع أسعار النفط، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة التوتر السياسي على المستوى العالمي. باختصار يمكن القول، أن انخفاض أسعار النفط يتناقض مع مصالح الدول المستهلكة" على المدى البعيد.

آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة

أما التأثيرات التي سوف تواجهها الدول المصدرة، فتتوقف على مدى اعتمادها على النفط كمصدر رئيس لإيراداتها. فهذه الدول تكون أكثر عرضة للتأثير من غيرها في حالة انخفاض أسعار النفط، ومن هذه الدول دول مجلس التعاون الخليجي ودول الأوابك العربية وغيرها، رغم أن الأوضاع المالية الجيدة لمعظم دول المجلس تكفي لاستمرارها في الإنفاق السخي، إضافة إلى ذلك فإن نمو القطاع الخاص ودوره في هذه الدول يساعد على لعب دور مهم في التعويض عن التراجع في قطاع النفط والغاز. وتسعى دول الخليج إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص بمعالجة التحديات التي تواجهه. ومن المتوقع أن يشهد عام 2015 زيادة طفيفة في معدلات النمو الاقتصادي الخليجي، بفضل القطاع الخاص، ففي السعودية تشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي سيبلغ (4.3%) في العام 2015، مقابل (4.2%) عام 2014، وان ينمو الاقتصاد القطري نحو (6.7%) عام 2015، والإماراتي نحو 4.3(%). لكن تظل البحرين وسلطنة عُمان أكثر عرضة لمخاطر انخفاض أسعار النفط مقارنة بالدول المذكورة - الأقل عرضة للمخاطر - نتيجة للتنوع

الاقتصادي النسبي وفاعلية القطاع الخاص فيها. ويرى بعض الخبراء أن هبوط أسعار النفط له آثار إيجابية في التقليل من تكلفة النقل والكهرباء في تلك القطاعات فضلاً عن الاستفادة المباشرة من انخفاض سعر النفط الحالي، لذلك فإن تلك الإيجابيات ستعوض الدولة من الجوانب السلبية لانخفاض أسعار النفط. لذا من الضروري بالنسبة للدول المصدرة للنفط - بالأخص التي يعتمد اقتصادها على النفط - أن تفكر في تنويع مصادر دخلها، وإرساء اقتصاد حقيقي، بزيادة الاستثمار في الفرد.

آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

إن آثار تراجع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي كثيرة ومتشعبة ومتداخلة، منها ما له علاقة بالحياة البشرية ومستويات المعيشة وخطوط الفقر والمجاعة في البلدان الفقيرة، وما له علاقة بالبيئة الاقتصادية الدولية التي تشكل المحور الرئيسي لحركة الاقتصاد العالمي والطلب على الطاقة، وأثره على أسعار النفط ومستقبلها، وأيضاً ما يتعلق بالبيئية، وغير ذلك. وبالاستناد إلى التجارب التاريخية فإن ما حدث سيؤدي إلى انخفاض الثقة باستشراف أسعار النفط خصوصاً على الأمد الطويل، وميل أسعاره إلى التقلبات الحادة في بعض الأحيان. كما أن هذه التقلبات ستؤدي إلى إحداث تغيير في بعض القوانين ذات الصلة بالطاقة، ومن أهم آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي ما يلي:

1. إن تراجع أسعار النفط والمنتجات النفطية لفترة ليست بطويلة سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو العالمي، حيث ستعم الفائدة على كافة المستهلكين من الأسر أو الشركات بإنفاقهم ما تحقق من انخفاض في أسعار النفط، على السلع والخدمات الأخرى، مما سيؤدي إلى ازدياد الطلب على بقية السلع والخدمات وترتفع مستويات المعيشة، وترتفع معها معدلات نمو الاقتصادات العالمية.
2. أما من ناحية التجارة الدولية فسوف تراجع بدورها متأثرة بما يحدث من انخفاض في أسعار النفط، إذ يعتبر النفط والمنتجات النفطية من أهم السلع المتبادلة على المستوى العالمي، حيث تزيد الكميات المتبادلة منها دولياً على (50) مليون برميل يومياً، وتقدر بعض الدراسات أن تراجع أسعار النفط على

سبيل المثال بنحو (20) دولار للرميل فقط، يؤدي إلى انخفاض كبير في حجم التجارة الدولية بنحو مليار دولار في اليوم).

3. كما تتراجع أسعار المنتجات النفطية نتيجة لهذا التراجع، مما يقلل من تكاليف المعيشة في الدول المحررة لأسعار النفط. وهذا يساهم في انخفاض معدلات التضخم في معظم دول العالم وإن كان انخفاضا محدودا، وبالرغم من أن الفائدة التي ستجنيها معظم دول العالم من انخفاض معدلات التضخم، إلا أن هناك بعض الدول التي تعاني بدورها من مخاطر انكماش الأسعار وأهمها المجموعة الأوروبية واليابان، حيث ستضطران إلى اتخاذ إجراءات إضافية للحد من آثار تراجع أسعار النفط على مجمل الأسعار.

4. ومن جانب إنتاجية القطاعات المستخدمة للنفط فقد ترتفع أكثر بسبب تراجع تكاليفه، حيث تنخفض تكاليف إنتاج تلك السلع والخدمات، ما يساعد على خفض الأسعار الخاصة بها أو ارتفاع الأجور والأرباح في تلك السلع والخدمات. ومن القطاعات المستفيدة من هذا التراجع "قطاع الزراعة" على سبيل المثال، حيث استفاد استفادة كبيرة من تراجع أسعار النفط بسبب تراجع أسعار الوقود والمبيدات والأسمدة، وهذا يدعم بدوره أسعار الإنتاج الزراعي ويزيد العروض من السلع الزراعية. وفي المقابل يقود هذا التراجع في أسعار النفط إلى انخفاض ربحية الوقود الحيوي مما يخفض الاستثمار في الناتج ويوفر المزيد من الأغذية الداخلة في تصنيعه للاستهلاك الحيواني والإنساني.

5. ومن ناحية أخرى فإن انخفاض فاتورة دعم المنتجات النفطية في الدول الداعمة لأسعار منتجات النفط، يوفر دعما ماليا لميزانيات الدول المستوردة للنفط ومنتجاته. وتنخفض إيرادات الدول المصدرة للنفط - بالقيم المفقودة نفسها الناتجة عن تراجع أسعار النفط - وتنخفض إيرادات حكومات الدول المستوردة للنفط من ضرائب الوقود النسبية، مما يجعل هذه الدول مضطرة إلى تعويض الفاقد عن طريق رفع نسب الضرائب على النفط والوقود المستورد.

6. وعند الحديث عن صناعات الطاقة المتجددة والبديلة فقد تأثرت هي الأخرى تأثرا واضحا وسلبيا مما أثر وسيؤثر في الجهود المبذولة للمحافظة على البيئة ويعرقل بدوره مسيرة خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. وتقوم جماعات

المحافظة على البيئة على رفع دعم إنتاج الطاقة المتجددة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأعباء المالية على الموازين المالية لكثير من دول العالم.

منظمة «أوبك» والأسعار العالمية للنفط: إلى أين؟

يرجع بعض المختصين في الشأن النفطي - إلى جانب بعض العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط، خصوصاً اقتصاد الصين - السبب الرئيس لتراجع أسعار النفط إلى قرار «أوبك» المحافظة على حصص الإنتاج العائدة لها وعدم تخفيضها الإنتاج بهدف إرجاع سعر النفط إلى ما فوق 100 دولار للبرميل، تاركة مسألة الأسعار للسوق العالمية واتجاهات العرض والطلب. ومن شأن هذه السياسة - لو استمرت - تحديد مستقبل «أوبك» وحتى صناعة النفط العالمية. إذ إن هذه السياسة تتعارض جوهرياً مع السياسة القديمة التي دأبت عليها المنظمة عبر ثلاثة عقود من الزمن أو أكثر الخاصة بتحديد إنتاجها بما يحقق استقرار الأسعار الذي تقررته بالدرجة الأولى الأوضاع المالية للدول الأعضاء في المنظمة.

ولتحقيق ذلك، لجأت المنظمة إلى اتباع نظام الكوتا الذي يحدّد إنتاجها بسقف لا يجوز تخطيه. ولتحديد ذلك السقف، يصار أولاً إلى تقدير حجم الطلب العالمي للنفط. ثم يُحسَم إنتاج النفط خارج المنظمة، والمتبقي يكون من حصة «أوبك». وهذا يعني كلما زاد إنتاج النفط خارج المنظمة يقل الطلب على حصة «أوبك» في السوق.

السؤال المهم الذي يطرح نفسه الآن: ما مدى إمكانية استمرار «أوبك» في السياسة الجديدة حيال أسعار النفط؟ وما مدى تأثيرها على أسعار النفط في العالم؟ وهل عوامل السوق قادرة على إحداث التوازن والوصول إلى السعر العادل؟

تشير الآراء داخل المنظمة إلى إمكانية تحقيق ذلك؛ لأن من شأن هبوط الأسعار أن يؤدي إلى انسحاب المنتجين خارج «أوبك» من ذوي الكلفة العالية بسبب الخسارة الناتجة عن السعر الجديد، في ظل عدم الحصول على الأرباح لتغطية الكلفة الكبيرة. هذا من ناحيته، ومن ناحية ثانية، هناك من يعتقد بأن الزيادة في الطلب العالمي قادرة على امتصاص الفائض الحالي، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار الأسعار

بمرور الزمن.

وتتطلب ضخامة فائض العروض في السوق خفض الإنتاج، فقد يبلغ إنتاج «أوبك» الآن زيادة بواقع مليون ونصف مليون برميل يومياً، لو طبقت أحكام نظام الكوتا، فيما هناك الآن زيادة في الإنتاج لبعض أعضاء المنظمة كالعراق وحتى السعودية. وهذا الفائض سيزداد بزيادة إنتاج النفط الليبي إثر تحسّن الوضع السياسي في البلاد، وبعودة النفط الإيراني إلى الأسواق.

ولو رجعنا قليلاً إلى السياسات السابقة لدول «أوبك»، التي كانت تخفّض إنتاجها خدمة للمنتجين الآخرين. واتباع السياسة الجديدة، فإن التخفيض يجب أن يحصل بإشراك المنتجين الآخرين. أما ما يقال حول إمكانيات منافسة نفط الخليج - منخفض الكلفة - مع النفط الصخري - عالي الكلفة - ستؤدي إلى تنخّي الأخير، فهو مجرد حدس، من وجهة نظر المهتمين بالشأن النفطي، وليس له بالواقع صلة، ليس فقط للأسباب الواردة سابقاً، وإنما أيضاً لاعتبارات جيوسياسية.

فمنذ السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كان هدف السياسة الأمريكية المعلن تطوير مصادر الطاقة المحلية وتقليص الاعتماد على النفط المستورد، وبدأ ذلك الهدف يؤتي أكله اليوم بتطوير النفط الصخري بفضل سياسة «أوبك» السعيرية التي حققت لشركات النفط أرباحاً كبيرة، ما جعل الاستثمار في النفط ذي الكلفة العالية جداً مربحاً.

أما الحديث عن إمكانية نمو الطلب العالمي للنفط بما يمكن امتصاص التخمة الكبيرة في السوق، فلا يمكن تبريره في الواقع حسب رأي أصحاب الاختصاص، لأن الزيادة في الطلب في العام الماضي كانت في حدود مليون ومئتي ألف برميل يومياً، والجزء الأكبر في هذه الزيادة جاء من النمو في استهلاك الطاقة في آسيا، خصوصاً الصين. لذا ليس من المتوقع أن تكون الزيادة في العام المقبل أكثر من ذلك، لا بل ربما تكون أقل منه.

كما يرون في الجانب الآخر، أن التطورات التقنية التي حدثت في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، أدت إلى انخفاض كبير في استهلاك النفط في أوروبا والولايات المتحدة، وانخفاض شديد في حصة النفط من الدخل القومي، ما يعني أن حجم استهلاك النفط لتحقيق زيادة في الدخل القومي بدأ في الهبوط المستمر، وأن الزيادة في الاستهلاك تنحصر في قطاع النقل، وهذا القطاع في تطور مستمر بفضل التقدم التكنولوجي بما فيه السيارات الكهربائية. ويتضح أن الضغط على أسعار النفط سيستمر في حال عدم تخفيض الإنتاج بما لا يقل عن مليوني برميل يومياً، وأن القول بأن عوامل السوق يمكن أن تؤدي إلى استقرار الأسعار لا يستند إلى أساس اقتصادي.

هناك أخيراً مشكلة كبيرة في عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة. فدول الخليج - خصوصاً السعودية والكويت والإمارات وقطر - لها من الاحتياط المالي ما يجعلها قادرة على التعايش مع الوضع الجديد مدة سنتين أو ثلاث سنوات - ربما تكون التحديات أكبر مع دولة الكويت وسلطنة عمان - بينما العراق وإيران وفنزويلا، وهي بلدان مؤسسة للمنظمة، لا تستطيع التعايش مع السياسة الجديدة لـ«أوبك» لفترة طويلة. ونظراً إلى الوضع الحالي، يُستبعد أن يصار إلى حل قريب لتغيير سياسة «أوبك» للوصول إلى أسعار أعلى.

الخاتمة

يعكس التراجع الكبير في أسعار النفط منذ الصيف الماضي تغييرات هيكلية مهمة في السوق النفطية التي تدخل حقبة يسجل فيها العرض نمواً أقوى من الطلب. وفي وقت تراجعت فيه أسعار النفط بمقدار نصف قيمتها منذ منتصف حزيران الماضي، يُجمع كل المراقبين على الإقرار بأن السوق النفطية دخلت مرحلة جديدة. حيث أوردت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الأخير Oil Market Report أن "سنوات الأسعار المرتفعة التي كان فيها سعر خام برنت يتراوح إجمالاً بين 100 و 120 منذ 2011، أتاحت لتقنيات مبتكرة تحرير موارد هائلة في أميركا الشمالية وربما أيضاً في أماكن أخرى من العالم". إن الوفرة في العروض يقابلها تباطؤ في الطلب جراء تراجع النمو في الناتج المحلي

الإجمالي في الصين ودول منطقة اليورو بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الأخرى (اليورو) إذ ما زال النفط إلى هذه اللحظة مقوماً بالدولار. هذه العوامل مجتمعة عملت على حصول الانخفاض المطرد في الأسعار رغم المشاكل الجيوسياسية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي عوامل كان عليها أن تؤدي إلى رفع الأسعار لا خفضها.

وفي ظل هذه الظروف، يتوقع خبراء السوق النفطية أن يستمر هذا الوضع لفترة في ظل تقديرات العرض والطلب ووضع الاقتصاد العالمي الهش، أي أن يحول سعر خام برنت حول (45) دولاراً للبرميل، وغرب تكساس حول (40) دولاراً للبرميل، بالرغم من انزعاج الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وفي الجانب الآخر يستبعد المراقبون والمحللون أن تلجأ منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى خفض إنتاجها قريباً. وتسجل السوق استمرار الفائض النفطي في السوق العالمية خصوصاً في استمرار السعودية والعراق - ودخول ليبيا وإيران على الخط، بعد بؤادر الانفراج في الأزمة الليبية وتوقيع إيران على اتفاقية النووي. ومما يزيد من "تخمة" العرض في السوق، ارتفاع الإنتاج الأمريكي، الذي وصل إلى في الفترة الأخيرة عند (9.4) مليون برميل يومياً. وتواصل صناعة النفط الأميركية زيادة منصات الإنتاج (لتقترب الآن من 900 منصة). كما وصل المخزون التجاري الأمريكي من النفط حداً لم يصله منذ 80 عاماً.

أما من ناحية الطلب، فتدل كل المؤشرات، أن الاقتصاد العالمي على بوابة مرحلة تباطؤ - إن لم يكن أزمة - بسبب تراجع نمو الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم والاقتضادات الناشئة، رغم هبوط أسعار النفط إلا أن الطلب عليه لم يشهد ارتفاعاً ملحوظاً في الأشهر الأخيرة مع تراجع النمو الصناعي في الاقتصادات الصاعدة.

ويقدّر المحللون والمؤسسات المالية الدولية المختصة بأن سعر (40) دولاراً للبرميل هو السعر العادل، والنزول عنه يشكل ضرراً كبيراً بالمنتجين والمصدرين وشركات النفط الكبرى على السواء.

that the US oil reserves recorded the highest level in eighty years.

As for demand, all indicators suggest that the global economy is on the edge of a slowdown -if not a crisis – because of the recession of the Chinese economy- the world's second largest economy- and of the emerging economies. Notwithstanding the decline in oil prices, the demand for oil did not rise during the recent months, perhaps due to the decrease in industrial growth in the emerging economies.

Analysts and the international financial institutions concerned estimate that \$40 a barrel is the equivalent price, and any reduction below this price would substantially harm producers, exporters and major oil companies altogether.

countries. This is added to a higher exchange rate of US Dollar versus other foreign currencies (Euro), noting that oil is still priced in US Dollar. These factors in general helped reduce prices steadily notwithstanding the geopolitical problems in the Middle East and North Africa- factors that should have resulted in higher rather lower prices of oil.

In these circumstances, oil market experts expect that this situation will continue for a while under various estimations of supply and demand and a fragile global economy. That is, to the chagrin of the oil producing and exporting countries, Brent crude oil price will hover at around \$45 a barrel, and West Texas oil around \$40. On the other side, observers and analysts rule out any attempt by OPEC to reduce its production in the near time. Now, the oil market will remain to record oil surplus on the global level, particularly with Saudi Arabia and Iraq continuing to increase their production, and Libya and Iran re-joining the oil market again following relief signs in the Libyan crisis, and the nuclear treaty signed by Iran. This would even increase further the oversupply in the market, not to mention the rise in US production of oil, reaching recently 9.0 million barrels per day. US oil industry persist in increasing production platforms (now approaching 900 platform). It is also worth noting

particular Saudi Arabia, Kuwait, the UAE and Qatar-retain cash reserves enabling them to coexist with the new situation for two or three years- perhaps challenges are greater for Kuwait and Sultanate of Oman. However, Iraq, Iran and Venezuela- founding members of OPEC- may find it impossible to survive such situation for a long period. Taking these facts into account, no solution appears in the offing to change OPEC's policies and reach higher prices of oil.

Conclusion

The substantial decline in oil prices since last summer reflects structural changes in the oil market that is entering a new era in which supply is recording higher growth than demand. While oil prices are falling by 50% of their value since mid-June, all analysts agree that the oil market is on the threshold of a new stage. OPEC stated in its recent oil market report that high-price period, during which Brent crude oil price ranged between \$100 and \$120 since 2011, had allowed for producing tremendous quantities in North America, and probably in other regions worldwide.

The oversupply is met by lower demand because of the slowdown in the GDP growth in China and EU

and two hundred thousand barrels per day, and the main share of the said increase was due to growing energy consumption in Asia, particularly in China. Hence, any such increase in demand for the next year may not be expected. Rather, the demand for oil may become even less.

Experts also suggest that the technological developments during the late years of the 20th century resulted in considerable reduction in oil consumption both in Europe and the USA as well similar reduction of the oil share in the national income. This implies that increasing production of oil to leverage the national income, depending on greater consumption, is an unfeasible process. It must be taken into account that the increase in consumption is limited to the transport sector. And even this sector is subject to constant development thanks to the technological progress, including electrical cars. Obviously, the pressure on oil prices will continue unless production is reduced by no less than two million barrels per day. Arguments that the market factors may lead to stabilizing the prices do not base themselves on sound economic grounds.

Finally, there is a big problem regarding the decision-making process within OPEC. The GCC countries -in

even Saudi Arabia. This surplus would even rise when the political situation in Libya improves, stimulating further an increase of Libyan oil production, not to mention the return of the Iranian oil to the market.

If we review OPEC's previous policies, we find that OPEC used to reduce its production to serve the interests of other producers. By adopting the new policy, the reduction must be undertaken in collaboration with other producers. Any talk also about the stepping down of high-cost shale oil against the low-cost fossil oil of the GCC countries remains merely intuitions according to those concerned with oil issues, not only for the reason stated above but also for geopolitical considerations. Since the 1970s and 1980s of the last century, the main target of the US politics was to develop local resources of energy and to contract depending on imported oil. Thanks to OPEC's pricing policies which helped oil companies gain huge profits, and rendered investment in high-cost oil very profitable, the said target to develop shale oil began to be realized.

Talking also about the potential of growing global demand for oil absorbing the oversaturation in the oil market may have no justification according to experts. This is because the increase of demand during the past year was limited to only two million

global demand for oil must be ascertained. Next, oil production from outside OPEC is deducted therefrom, and the remaining quantity would be the share of OPEC. This implies the more oil produced outside OPEC, the less the demand for OPEC's share becomes.

An important question is to be raised here: For how long is OPEC able to continue this new policy towards oil prices? How far would this policy affect the oil prices on the global level? Are market drivers capable of stimulating balance and reach an equivalent price?

Opinions inside OPEC suggest that this is achievable because the falling prices may push non-OPEC producers with high producing costs to withdraw due to accumulated losses, when they do not achieve sufficient profits to cover the high costs, from one hand. On the other hand, it is also believed that the increase in global demand allows for absorbing the current surplus, thus leading to stable prices in the course of time.

The enormous size of output requires reducing the production. If quota system is applied, OPEC's production of oil may increase by million and a half million barrels per day. There is also an increase in production for some OPEC's members like Iraq and

the environment would recede, leading also to setbacks in the global attempts to reduce greenhouse gas emissions. Environment conservation groups focus their efforts on supporting the production of renewable energy sources, thus increasing financial burdens on the balance sheets of many countries.

OPEC and Global Oil Prices: Where Heading?

Some oil experts mainly attribute the fall in oil prices (beside other factors affecting the global demand for oil, in particular China's economy) to OPEC's decision to keep its own production shares and not reduce production in order to restore oil price to over \$100 a barrel, thus leaving the matter of prices to the global market and the trends of demand and supply. If persisted, this policy is bound to determine the future of OPEC and even the global oil industry. It is to be noted that this policy contradicts essentially with OPEC's old policy adopted for over three decades, that designated its production ceiling in such manner as to achieve stable prices set through the financial positions of OPEC's member countries.

To achieve this purpose, OPEC adopted Quota system to designate its production by unsurpassable ceiling. To designate that ceiling, the magnitude of

4. In respect of oil-using sectors, productivity will rise even more due to lower costs of production and commodities. This will help reduce their prices and raise wages and profits gained from providing such commodities and services. One main sector to benefit from lower oil prices is the agricultural sector, achieving considerable gains due to the decline in the prices of fuel, fertilizers and pesticides. This will also boost agricultural productivity, and increase agricultural outputs. Conversely, lower oil prices lead to less profitability of biofuel, thereby reducing investment in output and provide more food products for both animal and human consumption.

5. From another aspect, reduced bills of oil product subsidies in the subsidizing countries will improve balance sheet positions of those countries. Revenues of oil exporting countries will drop also due to the same losses resulting from the declining oil prices. Likewise, revenues of oil importing countries from relative fuel taxes will diminish as well, making it compulsory for the governments to compensate such losses through raising the tax rates on imported oil and fuel.

6. Talking about renewable and alternative energy industries, these industries have also been impacted in a clearly adverse manner. Consequently, efforts exerted to conserve

all consumers including households and firms, by spending their savings on other commodities and services. In turn, this is bound to stimulate demand for other commodities and services, higher standards of living and rising growth rates of the global economy.

2. International trade, however, will decline due to being impacted by the drop in oil prices, noting that oil and oil products are considered the most important traded commodities on the global level. The quantity of traded oil and oil products exceed 50 million barrels per day. Some studies estimate that reducing of oil price by \$20 a barrel would result in a substantial recession in the magnitude of international trade by around \$2 billion per day.

3. Prices of oil products will also drop as a result of such decline, which reduces costs of living in the countries decontrolling oil prices. This will result also in lower inflation rates in most countries (even though in a limited way). Despite the benefits which most countries would obtain thanks to lower inflation rates, there are other countries that would suffer from shrinking prices (Most importantly, the EU countries and Japan which would have no other choice than to take additional measures to alleviate the impact of lower oil prices on all other prices in general.

countries against adverse effects of lower oil prices. Hence, oil producing countries- in particular those countries which export only oil – need to look into which manner they may diversify their economies, lay the ground for establishing a real and sound economy, by investing in individuals, among other things.

Impact of Lower Oil Prices on Global Economy

The impacts of declining oil prices on the global economy are numerous, manifold and complex. Some impacts are related to the human life, standards of living, poverty line and famine in the poor countries, and other ones have to do with the global economic environment forming the key axis of the world economy movement and energy demand. Based on historical experiences, the present trend of oil prices may weaken confidence in the outlook for oil prices in the long run, and result in sharp fluctuations. Such fluctuations may also stimulate changes in energy-related laws and regulations. Among the most significant impacts of lower oil prices on the global economy are the following:

1. Long-term declining prices of oil and oil products will result in higher rates of world economy growth. As such, benefits would cover

decreased oil prices. Among those are the countries of the GCC, Arab and non-Arab OPEC countries, although good financial conditions in the majority of those countries are sufficient to continue open-handed spending. Similarly, growing private sector in the said countries helps play an important role compensating for recession in oil and gas sector. It is worth noting also that the countries of the GCC are seeking to assign a bigger role to the private sector enabling it to address any challenges it may face. Thanks to the private sector, the year 2015 is expected to witness a slight increase in economic growth rates. In Saudi Arabia, for example, expectations indicate that the economic growth will amount to 4.3% in 2015 compared to 4.2% in 2014. In Qatar, experts suggest that the economic growth will approach 6.7% in 2014, and in the UAE about 4.3%. Yet, Bahrain and the Sultanate of Oman remain more vulnerable to the risks resulting from lower oil prices compared to the other GCC countries which are less vulnerable thanks to their relatively diversified economies, and the efficiency of their private sector. Some analysts see that declining oil prices have positive aspects such as reducing costs of transport and electricity in such sectors, not to mention immediate benefits resulting from the current oil price. Therefore, advantages of this type may well compensate those

aspect. In the long run, lower oil prices would jeopardize the national and environmental security of the consuming countries. That is, the importing countries shall largely depend on oil, and refrain from developing other energy sources. On the contrary, governments usually seek to minimize depending on oil by creating other energy alternatives. Depending on oil would, as such, escalate the cost of other energy resources no matter how much governments interfere to curb such trends. This is in conflict with the broadly acknowledged practices of states to minimize depending on imported oil, and with the national security policies, which usually aim at reducing depending on oil import so that internal and foreign policies of the consuming countries may not be subject to the requirements and dictations of the oil exporting countries. Furthermore, more depending on oil would finally result in higher oil prices, less economic growth, intensifying political turbulences on the global level. Simply put, lower oil prices are against the interests of the consuming countries in the long run.

Impact of Lower Oil Prices on Exporters

Effects of lower oil prices on exporting countries depend on how far such countries rely on oil as a key resource of their revenues. Normally, exporting countries are more vulnerable in the case of

future challenge to the fossil oil industry, and contributed to the oversupply in the global market, having also an adverse effect on oil prices.

2. Higher oil exports offsetting the shortage caused by some countries which stopped their export operations due to political conditions, such as Iraq and Libya, and more oil production by Iran following signing the nuclear treaty.

3. The absence of any intention by OPEC countries to decrease their production below 30 million barrels per day.

4. Slow economic growth in China, and weaker demand in many parts of the world, putting the oil supply in the global market at higher risk.

5. Rising value of Dollar, adversely impacting the global demand for oil.

6. Fluctuating expectations by financial institutions about oil prices, and their effects on the oil market movements.

Impact of Lower Oil Prices on Importers

Some people think that the importing countries would have advantages of the lower oil prices. However, although the real fact and certain reports talk about few positive effects of the decline in oil prices, these positive effects remain only in the short term, and are limited to the economic

in fear of losing its market share in favor of non-OPEC oil exporters. There is no sign to holding a prospective extraordinary meeting of OPEC to review the aforesaid production ceiling. Conversely, indicators suggest the OPEC's polices have paid off with signs of a decline in the US oil production, evidenced by a decrease in the number of drilling platforms from over 1400 in October 2014 to only 660 drillers in in September 2014.

This underscores the expectations that prices would persist to decline except if a significant act by the key players takes place (OPEC and the USA). Among such changes is a low-voice reaction related to the geopolitical conditions and culminated by Federal Russia's decision (later the week ending on 30 September) to start launching airstrikes on Syria, targeting extremist Islamic groups. This resulted in uncertainty in markets (fear of interruption in supplies) temporarily pushing prices up to exceed the threshold of \$49 a barrel due to the so-called war premium.

Reasons for Lower Oil Prices

Multiple reasons lie behind the lower oil prices, but most importantly the following:

1. Increased US oil production by the emerging shale oil industry, which is considered as a big

Introduction

The oil prices started to decline remarkably since last June 2014, after revolving around \$110 a barrel throughout the last four years (i.e. since end-2010 to mid-2014), until approached \$48 a barrel after mid-October 2015. The decline amounted to around \$62 a barrel or a 56% drop. This year, oil prices decreased steadily. So, after less than \$50/a barrel in early 2015, the price of US oil barrel (WTI) lowered to \$44 a barrel end-January 2015, versus \$105 a barrel end-June 2014. This raised a widely spread argument among both producers and consumers as well as oil experts and other observers. On the contrary of forecasts for oil prices to continue to decrease, prices saw a relative rise as from Friday 28/08/2015, reaching 10%, which is the first remarkable rise since a long time.

This rise came on the heels of declining US crude reserves, which no one expected at all. This was combined with a higher Yuan exchange rate, following the Chinese government's having announced to revise its economic policies in order to curb the deterioration in its stock markets. However, the substantial impact on crude oil prices is ascribed to the policies adopted by OPEC to keep its production ceiling at 30 million barrels per day (exceeding the demand by nearly 3 million barrels)

Vision

Pioneer in the performance to build a competitiveness and sustainable economy.

Mission

To regulate, monitor, support and promote the economic activity in order to boost competitiveness, creativity and stimulate comprehensive and sustainable economic development, embracing transparency and mutual respect in the way we deal with our partners, and relying on qualified national cadres and efficient systems and techniques.

Done

Dr. Talib Al Hayaly

Economic Expert

Studies & Statistics Department

Hayfa Shalank - Head of Studies & Researches Division

Athari Alshehhi - Economic Researcher

Aaasha Alayyan - Economic Researcher

Khawla Al-Mutawwa - Economic Researcher

Design By

Asma Ali Al kas

حكومة رأس الخيمة

Government of Ras Al Khaimah



دائرة التنمية الاقتصادية
Department of Economic Development

Oil Prices, Where Are They Heading to? What Can OPEC Do About Oil Prices?

Economic Studies Department
October 2015